

ورشة العمل الموضوعية عن السياسات الاقتصادية والحوار الاجتماعي في سياسات الجوار الأوروبي في منطقة الجوار الجنوبي

6-7 أبريل 2019 بيروت لبنان

مذكرة مفاهيمية

خلفية

ظهرت الحاجة إلى مشاركة أوسع للمجتمع المدني في الحوار حول سياسات الاتحاد الأوروبي، لا سيما تلك المتعلقة بسياسة الجوار الأوروبية، في أعقاب انتقاضات عام 2011 ومع تغيّر الأولويات في المنطقة. بناءً على ذلك، أظهر الإتحاد الأوروبي استعداداً لأخذ مطالب المنطقة المتغيرة في عين الاعتبار و ترجمة هذا التغيير في سياساته الداخلية والخارجية. لذلك، تم التشديد على الحاجة لشراكة صلبة مع المجتمع المدني التابع لدول الجوار في كلّ من الوثائق التالية: "الاستراتيجية الأوروبية العامة"¹ و وثيقة "جذور الديمقراطية و التنمية المستدامة: التزام أوروبا مع المجتمع المدني في سياساتها الخارجية"² وخرائط الطريق للمجتمع المدني مع الإتحاد الأوروبي في بلدان الجوار ومجموعة التوجيه الداخلي المؤسسي ووثيقة مراجعة سياسة الجوار الأوروبية عام 2015. بالرغم من أن الإتحاد الأوروبي قام بمراجعة إطار الشراكة سنة 2015 ضمن إطار تشاوري ضمّ المجتمع المدني، فالتغييرالظاهر عبر اعتماد مقاربة أمنية و التركيز على تعزيز الصمود والإستقرار بدل من التنمية يعتبر تراجع في الطريق لتحقيق السلام و الإزدهار في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، إنخرط الإتحاد الأوروبي في حوار مهيكّل مع المجتمع المدني، ضمناً التابع لمنطقة الجوار الجنوبي، بهدف تعزيز التعاون مع في مجال صنع السياسات بطريقة تشاورية. وبما أنّ هذا المسار هو تكملة لحوارات عديدة منذ 2014، قد تمّ تحديد أولويات للمناقشة: **الإستقرار و التصدي للعنف** متضمناً مواضيع متعلقة بالإصلاحات في قطاع الأمن، منع نشوب الصراعات و منع/مكافحة التطرف العنيف، و **الهجرة و حرية التنقل** متضمناً مواضيع تتعلق بالهجرة الشرعية وعوائق التنقل، كما الشروط لتحقيق حقوق الإنسان والأمن بما يتعلّق بالهجرة والآليات لمراقبة الإستجابة الإنسانية الدولية من قبل الإتحاد الأوروبي و المجتمع المدني لبلدان الجوار،

¹ "EU Global Strategy" <http://europa.eu/globalstrategy/en>

² "The roots of democracy and sustainable development: Europe's engagement with Civil Society in external relations " https://ec.europa.eu/europeaid/roots-democracy-and-sustainable-development-europes-engagement-civil-society-external-relations_en

الحد من اللامساواة عبر التطرق إلى السياسات الاقتصادية و الإجتماعية و التحديات المتعلقة بالعمل و التكامل الإقتصادي و حقوق الإنسان، و **الحوكمة و حقوق الإنسان** عبر معالجة قضايا متعلقة بالشفافية والفساد. يجب أيضاً التحديد أن التزام الإتحاد الأوروبي في المشاركة كلاعب أساسي في تحقيق الأمن والإستقرار وكشريك في الحوار السياسي يأتي ضمن التزامه بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة والأجندة 2030 .

مجالات

بالرغم من تعدد مبادرات الحوار، لا تزال منظمات المجتمع المدني تواجه العديد من التحديات الجوهرية التي تحد من مشاركتها في عملية صنع السياسات مع الإتحاد الأوروبي، مثل قضايا تقلص مساحة المجتمع المدني، وتعبئة الموارد المستدامة، والوصول إلى المعلومات وغيرها، وتمنعها من التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجهها. وبالتالي، جاءت إحدى التوصيات الرئيسية لآخر حوار للمجتمع المدني في عام 2017 لتؤكد الحاجة إلى مركز إقليمي للحوار المنظم من قبل المجتمع المدني مع ضمان التنسيق مع مؤسسات الإتحاد الأوروبي، حيث تبرز الحاجة إلى خلق مساحة في المنطقة لتحديد الأولويات والمساهمة في جداول أعمال السياسات الإقليمية، وتعزيز المشاركة حول الموضوعات ذات الأولوية المطروحة أعلاه و تقوية الشراكات، وتسهيل إنشاء شبكات عمل على المستوى الإقليمي. وفي هذا الإطار، تأتي مبادرة "مجالات" من كونسورتيوم من منظمات المجتمع المدني العاملة في الجوار الجنوبي الأوروبي، يتألف من شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، والشبكة الأوروبية متوسطة لحقوق الإنسان، والإتحاد العربي للنقابات، و سوليدار، والشبكة الأوروبية متوسطة الفرنسية، ومنتدى البدائل، تحت اسم "مجالات: المبادرة الإقليمية للحوار المنظم"، وبدعم من الإتحاد الأوروبي.

ورشة العمل الموضوعية عن السياسات الاقتصادية والحوار الإجتماعي

تشكل ورشة العمل الموضوعية عن السياسات الاقتصادية والحوار الاجتماعي ورشة من سلسلة 5 ورشات سيتم عقدها سنويا والتي ستركز كل منها على أولوية تم تحديدها في مسار الحوار المهيكّل. تهدف هذه الورشة إلى التركيز على السياسات التجارية و الإستثمارية المعتمدة في سياسات الجوار الأوروبية وعلى تأثيرهما على الحقوق الاقتصادية و الإجتماعية و حقوق الإنسان بشكل عام في بلدان الجوار الجنوبي. تشكل هذه الورشة الحدث الثالث لمجالات منذ اطلاق المبادرة في 2018. ركزت السنة الأولى على تحديد الأولويات التي سيتم مناقشتها بين المجتمع المدني لمنطقة الجوار الجنوبي والإتحاد الأوروبي وتضمنت: تنظيم المؤتمر الإقليمي لسياسات الجوار الجنوبي (20-21 سبتمبر 2018 في عمان، الأردن) الذي جمع أكثر من 100 منظمة مجتمع مدني من المنطقة وممثلين عن الإتحاد الأوروبي الذين ناقشوا الأولويات الأربعة المطروحة للحوار (السياسات الاقتصادية والحوار الاجتماعي والحوكمة والهجرة والتنقل والأمن ومكافحة الإرهاب) بالإستناد إلى أربعة أوراق موضوعية طرحت الوضع الحالي والإطار لكل اولوية. استطاع المؤتمر تحديد موقف المجتمع المدني من الأولويات وعملية الحوار المهيكّل والخروج بأولويات لكل

شأن من الأولويات وطرح توصيات مبدئية متعلّقة بالعمل المشترك مع الإتحاد الأوروبي بهدف تحقيق المكاسب الحقيقية للمنطقة عبر هذه الشراكة والسياسات الأوروبية الخارجية. أما الحوار مع الإتحاد الأوروبي تم تنظيمه في إطار المنتدى المدني السياسي (20-21 نوفمبر 2018 - في بروكسل، بلجيكا) الذي جمع ممثلين من الإتحاد الأوروبي من مختلف المستويات (السياسي والتقني...) وممثلين عن المجتمع المدني من المنطقة وسمح لهم بمناقشة التوصيات والأولويات المطروحة استنادا الى مخرجات المؤتمر الإقليمي والأوراق الموضوعية التي تم تحضيرها، متضمنا مواضيع متقاطعة مثل المقاربة الدامجة في سياسة الجوار الأوروبية ودور الشباب ومدى تطبيق حقوق الإنسان.

ستخلق ورشة العمل الموضوعية عن السياسات الاقتصادية والحوار الإجتماعي فرصة لتعميق النقاش حول المواضيع التالية لتحديد نقاط عمل وتوصيات محددة سترفع في المؤتمر الإقليمي الثاني للمجتمع المدني في منطقة الجوار الجنوبي 2019 وفي المنتدى السياسي المدني 2019:

- الإطار العام لعلاقة الإتحاد الأوروبي ومنطقة الجوار الجنوبي وإلى أي مدى يؤثر الإطار الحالي في فعالية التعاون الإقليمي وفي تحقيق التنمية المستدامة على النطاقين الإقليمي والوطني
- تناسق السياسات الأوروبية وتأثيرها على السياسات الخارجية للإتحاد بالتحديد تلك التي تؤثر على الجوار الجنوبي
- أدوات تحرير التجارة المروّجة من الإتحاد الأوروبي في المنطقة بعد الإنتفاضات العربية عبر الخطّة الإستثمارية الأوروبية واتفاقيات التجارة الحرة الشاملة والعميقة وتأثيرهما على الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والبيئية.
- تأثير الشراكة على البيئة التمكينية للمجتمع المدني في بلدان الجوار الجنوبي : نظرة نقدية لخرائط الطرق الأوروبية للإنخراط مع المجتمع المدني
- تأثير الدور المتصاعد للقطاع الخاص في السياسات التنموية للإتحاد الأوروبي ومدى التزامها بمعايير حقوق الإنسان.